

دراسة العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر

د/ حنان محمد محمود بهجت د/ نجلاء السيد أحمد شعبان

مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مصر

الملخص:

أستهدف البحث إختبار أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في مصر وذلك باستخدام منهجية التكامل المشتركة ونموذج شعاع تصحيح الخطأ خلال الفترة 1965-2021، وتبين أن متوسط قيمة الناتج المحلي الإجمالي المصري بالأسعار الثابتة بلغ حوالي 160.33 مليار دولار خلال فترة الدراسة، ويبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري بالأسعار الثابتة والذي يمثل معدل النمو الاقتصادي المصري خلال الفترة 1966-2021، وشهد هذا المعدل تقلبات صعوداً وهبوطاً بما يتوافق مع التغيرات السياسية والاقتصادية وبرامج الإصلاح الاقتصادي التي انتهت لها مصر خلال فترة الدراسة، ويبلغ متوسط معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي نحو 4.97%， ويبلغ متوسط كل من قيمة نفقات الإستهلاك النهائي، وإجمالي تكوين رأس المال المصري، وحجم الصادرات والواردات من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة في مصر حوالي 153.69، 153.02، 21.87، 22.73، 33.02، 5.34%， 6.23%， 7.37%， 5.34%， 6.23%， 3.99%， لكل من قيمة نفقات الإستهلاك النهائي، وإجمالي تكوين رأس المال المصري، وحجم الصادرات والواردات من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة في مصر حوالي 153.69، 153.02، 21.87، 22.73، 33.02، 5.34%， 6.23%， 7.37%， 5.34%， 6.23%， 3.99%， وبينت معدلات الاتجاه الزمني زيادة كل من قيمة الناتج المحلي الإجمالي المصري، ونفقات الإستهلاك النهائي، وإجمالي تكوين رأس المال، وحجم الصادرات والواردات من السلع والخدمات في مصر بالأسعار الثابتة بمعدل سنوي معنوي إحصائياً.

وبدراسة أهم مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة 2000-2021) فتبين أن معدل تغطية الصادرات للواردات الكلية المصرية بلغ نحو 72.17%， مما يدل على أن مصر غير قادرة على تغطية صادراتها لوارداتها مع العالم خلال فترة الدراسة، وبلغت درجة المشاركة بين مصر والعالم نحو 16.42%， مما يتضح وجود تذبذب بالتجارة الخارجية، وبالتالي يؤثر ذلك في مدى إستقرار وإعتماد مصر على نفسها في سداد احتياجاتها، ويبلغ متوسط التبعية الاقتصادية بين مصر والسوق العالمي نحو 20.97%.

وأسفرت نتائج إختبار جذر الوحدة أن المتغيرات الاقتصادية متكاملة من الدرجة الأولى ومستقرة عند الفرق الأول، كما تبين من إختبار الأثر وإختبار القيم الذاتية العظمى أن هناك ثلاثة متوجهات للتكامل المشترك عند مستوى 5% بين متغيرات الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي والصادرات ونفقات الإستهلاك النهائي وتكون رأس المال والواردات)، كما تبين من نموذج تصحيح الخطأ ارتفاع معامل التحديد للنموذج بنحو 72%， وبلغت قيمة معامل التحديد المعدل 59%， مما يدل على جودة توفيق النموذج ومقدرتها التفسيرية، ومن إختبار (Wald Test) تبين أنه يوجد تأثير مشترك قصير المدى بين المتغيرات المستقلة على الناتج المحلي الإجمالي، ومن دراسة معامل حد تصحيح الخطأ تبين أنه سالب الإشارة ومحنوي،

ما يدل على وجود علاقة سببية في المدى الطويل (Yamamo -Toda causality test) بين متغيرات الدراسة، وخاصة بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) حيث تبين وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، كما أظهرت نتائج اختبار السببية أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد من الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما يوجد علاقة سببية في اتجاهين (تبادلية) بين الناتج المحلي الإجمالي وإنجامي تكوين رأس المال.

في ضوء النتائج السابقة يمكننا استخلاص أهم التوصيات التالية:

1- يجب الاهتمام بال الصادرات لأنها تعمل على تسريع معدلات النمو في الاقتصاد المصري، فبزيادة الصادرات يزداد الاستثمار وبالتالي زيادة معدلات النمو، ويجب تنوع الصادرات من مختلف القطاعات الاقتصادية.

2- يجب العمل على ترشيد الاستيراد وتحقيق الإنفاق الذاتي لتقليل التبعية للخارج خاصة في الظروف التي تعاني منها مصر حالياً.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الصادرات، التكامل المترافق، متجه تصحيح الخطأ، اختبار السببية.

مقدمة:

تعتبر التجارة الخارجية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق النمو الاقتصادي، وهي بذلك تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية، وذلك لأن التجارة الخارجية تؤدي إلى توثيق العلاقات بين الدول وهذا الترابط يعتبر سبباً في نقل التطور التقني بين الدول، كما تؤدي إلى زيادة الدخل القومي لدى بعض الدول التي كانت نسبة صادراتها تزيد عن وارداتها، وبالتالي تحسين مستوى المعيشة لدى الأفراد⁽¹³⁾.

ويمثل النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي الذي تسعى الدول لتحقيقه، ويمكن لكل القطاعات أن تساهم في تحقيق هذا الهدف، ومن بين القطاعات التي أصبح يعتمد عليها بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة قطاع التجارة الخارجية والذي يعكس نمو الدولة من خلال الاهتمام بال الصادرات أكثر من الواردات، فتحتل الصادرات أهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي حيث تعتبر المورد الرئيسي للعملات الأجنبية، وتوفير فرص عمل في قطاع التصدير، كما تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي والمحلية والذي يتربّط عليه ارتفاع المستوى التقني والمهاري داخل الدولة المستثمر فيها، بالإضافة إلى قدرتها على تغطية الواردات، وهي بذلك تلعب دور المحرك الأساسي للتنمية وقاطرة النمو الاقتصادي، فبزيادة الصادرات يزيد من النمو الاقتصادي (الذي يعرف بالناتج المحلي الإجمالي)، حيث بعد الناتج المحلي الإجمالي موضوع مهم جداً لفهم اقتصاديات الدول ضمن فترة زمنية معينة وهو أداة قياس ضرورية يمكن استخدامها في قياس مستوى معيشة البلد، كما يقيس مجمل قيمة السلع والخدمات التي تقوم الدول بإنتاجها، وذلك لكونه أكثر المعايير شمولاً، فهو جزء من الحسابات القومية، التي تعد بمثابة مجموعة متكاملة من الإحصاءات التي تتيح أمام صانعي السياسات إمكانية تحديد ما إذا كان الاقتصاد يشهد حالة من الإنكماش أو التوسيع أو تقويم النشاط الاقتصادي ومدى كفاءة وصوله إلى الحجم الاقتصادي الأمثل .

مشكلة البحث:

تمثل المشكلة البحثية في وجود العديد من الصعوبات التي تواجه التجارة الخارجية المصرية، وذلك بسبب انخفاض معدل نمو الصادرات بالنسبة للواردات الناتج عن اعتقاد

الإقتصاد المصري على الواردات لتغطية السلع وسد العجز في الميزان التجارى، فبلغ الإنخفاض في قيمة الصادرات المصرية بالأسعار الجارية من نحو 53.8 مليار دولار عام 2008 إلى نحو 44.85 مليار دولار عام 2021، كما إنخفضت نسبة مساهمة قيمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي المصري من نحو 33.04% عام 2008 إلى نحو 11.10% عام 2021، وبلغ قيمة العجز في الميزان التجارى المصري بالأسعار الجارية نحو 37.09 مليار دولار عام 2021، ويرجع ذلك إلى زيادة قيمة الواردات المصرية بنحو 81.94 مليار دولار عام 2021، بالإضافة إلى إنخفاض معدل تغطية الصادرات للواردات المصرية من نحو 95.41% عام 2004 إلى نحو 54.74% عام 2021، كما تبين حدوث إنخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من نحو 26.04% عام 1975 ليصل إلى 29.09% عام 2017، بينما بلغ 10.65% عام 2021⁽⁶⁾، بالإضافة إلى المشكلات التي تواجه الصادرات المصرية في الأسواق الخارجية، والمتغيرات الاقتصادية العالمية التي تؤثر تأثيراً كبيراً على طبيعة الصادرات، ونظراً لأهمية النمو الاقتصادي الذي يعتبر مفتاح الرفاهية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة الأفراد، لذا يجب الإجابة على التساؤل التالي: ما هي طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي؟ وهل تؤثر التجارة الخارجية وخاصة الصادرات في معدلات النمو؟ وهل توجد علاقة سببية بين الصادرات ومعدلات النمو الاقتصادي؟

هدف البحث :

يستهدف البحث تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) وأهم المتغيرات الاقتصادية وذلك من خلال تحقيق ما يلى:

1. التعرف على أهم المتغيرات الاقتصادية ومعدلات النمو لكل من الناتج المحلي الإجمالي المصري، التجارة الخارجية (الصادرات، الواردات) للسلع والخدمات، والإستهلاك الكلى النهائي، وتكوين رأس المال وما إنتابها من تقلبات خلال الفترة (1965-2021).
2. دراسة أهم مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة (2000-2021).
3. دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1965-2021).

الطريقة البحثية ومصادر البيانات :

لتحقيق أهداف البحث اعتمد على أساليب التحليل الإحصائي والوصفي وذلك بإستخدام المتوسط الحسابي، والنسب المئوية، ومعدلات النمو لمتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى تقدير أهم مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية المصرية والمتمثلة في معدل التغطية، درجة المشاركة الاقتصادية، درجة الإنكشاف الاقتصادي، التبعية الاقتصادية، متوسط نصيب الفرد من الصادرات والواردات السلعية والخدمية، وتم إجراء التحليل باستخدام برنامج (EVIEWS 10) لدراسة السلسل الزمنية للمتغيرات المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي باستخدام التكامل المشترك (جوهانسن)، وإختبار ثبات المتغيرات قيد الدراسة باستخدام إختبار ديكى فولر المعزز (ADF)، كذلك ايجاد العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستخدمة فى النموذج باستخدام اختبار الأثر لتحديد عدد متغيرات التكامل المشتركة بين متغيرات النموذج، بالإضافة إلى تحديد اتجاه العلاقة السببية في المدى القصير والتطويل باستخدام نموذج متوجه تصحيح الخطأ (VECE)، كما تم استخدام نموذج الإنحدار الذاتي (VAR) نظراً لأن المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة تتسم بالдинاميكية، والتي تعتبر

بدلاً ناجحاً للنماذج الاقتصادية الهيكلية، وأعتمد البحث على البيانات الثانوية التي تم تجميعها من قاعدة بيانات البنك الدولى لجمهورية مصر العربية.

الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product: يمثل الناتج المحلي الإجمالي أفضل وسيلة لقياس الأداء الاقتصادي للدول، كما يعتبر من المؤشرات الأكثر شيوعاً لقياس معدل النمو الاقتصادي للبلد⁽¹⁷⁾، فالناتج المحلي الإجمالي هو قيمة السلع والخدمات المنتجة بعاصر إنتاج مملوكة للمواطنين القوميين أو أجانب خلال فترة زمنية معينة، ويستخدم ثلاث طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي وهي طريقة القيمة المضافة وطريقة الإنفاق وطريقة الدخل، وفقاً لطريقة القيمة المضافة فإن الناتج المحلي الإجمالي يعرف بأنه مجموع القيم المضافة بواسطة الأنشطة الاقتصادية في الدولة خلال فترة زمنية معينة، فيما يعرف وفقاً لطريقة الإنفاق بأنه مجموع الإنفاق على شراء السلع والخدمات المنتجة في الدولة بغرض الاستهلاك النهائي خلال فترة زمنية محددة، أما طريقة الدخل فتعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع قيم الدخول المتولدة من ممارسة النشاط الاقتصادي لعملية الإنتاج السلعي أو الخدمي في الدولة خلال فترة زمنية محددة، ويتم احتسابه وفقاً للمعادلة الآتية⁽³⁾:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

حيث أن الناتج الإجمالي (Y)، والإستهلاك (C)، والإستثمار (I)، والإنفاق (G)، والصادرات (X)، والواردات (M).

النمو الاقتصادي: يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني، والذي يؤدي إلى تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فهو يهدف إلى تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (الدخل النقدي بالأسعار الثابتة)، بحيث تكون هذه الزيادة حقيقة وليس نفاذية، وعلى المدى البعيد⁽⁸⁾، حيث تكون نسبة النمو السكاني أقل من نسبة الزيادة في الإنتاج المحلي الإجمالي⁽⁹⁾، فالنمو الاقتصادي يمثل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي فهو عبارة عن الفرق بين كمية الناتج المحلي الإجمالي لسنتين علي التوالي، وفقاً للمعادلة التالية:

$$G = \frac{(Y_t - Y_{t-1})}{Y_{t-1}} \times 100$$

حيث أن معدل النمو الاقتصادي (G)، والنماو الاقتصادي (ΔY) هو $\Delta Y = Y_t - Y_{t-1}$ ، وكمية الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية (Y_t)، وكمية الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة (Y_{t-1}). ويجب التفرقة بين النمو الإسمى والنمو الحقيقي، فالنمو الإسمى: هو النمو في القيمة أي النمو بالأسعار الجارية، أما النمو الحقيقي: فهو النمو في الحجم أي النمو بالأسعار الثابتة، وبالتالي فالنمو الاقتصادي يقاس بمعدل الناتج المحلي الحقيقي أي المقim بالأسعار الثابتة⁽¹⁾، ويتم استخدام معدلات النمو بالأسعار الجارية عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترات زمنية قصيرة (معدل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)، بينما يتم استخدام معدلات النمو بالأسعار الثابتة عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترات زمنية طويلة (معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أي بالأسعار الثابتة)، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي الإسمى يأخذ التضخم في اعتباره، بينما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتم حساب الإنتاج فقط دون حساب أثر التضخم عليه، ومع ارتفاع الأسعار وظهور التضخم الاقتصادي أصبح من الضروري تعديل البيانات وذلك بالإستناد إلى الأرقام القياسية للأسعار.

تكوين رأس المال Capital Formation: تكوين رأس المال هو مقدار ما يحوزه الاقتصاد من السلع الرأسمالية من مؤسسات إنتاجية ومكاتب وطرق ومواصلات وجسور ومباني ومدارس

وأجابت ومستشفيات وهياكل البنية التحتية المختلفة التي تنشأ من ذلك الجزء الذي يضحي به المجتمع من استهلاكه الجاري، وإن تكوين رأس المال يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ويشمل تكوين رأس المال نوعان من الاستثمار وهو (المادي، البشري).

وأوضح الاقتصادي كينز علاقة الربط بين الاستثمار ورأس المال الذي يتم تشغيله في العملية الإنتاجية والذي يتحول إلى نخل في فترة لاحقة، وعليه نجد العلاقة بين الناتج المحلي ورأس المال كالتالي: $(Y = a \cdot k)$ ، الإنتاجية المتوسطة لرأس المال ($a = \frac{Y}{k}$)، ومنه يمكن كتابتها بالصيغة التالية: $Y = a \Delta k$ ، (Y) هو الناتج المحلي، (K) هو رأس المال، (a) تمثل الإنتاجية المتوسطة لرأس المال، ويتوقف معدل تكوين رأس المال على ثلاثة عوامل رئيسية تمثل في كلة الإنفاق الحقيقة في البلد والتي يعتمد على الإنفاق، وجود المؤسسات المالية والمصرافية لتبنيه هذه المنشآت، واستخدام هذه المدخلات من أجل الاستثمار في السلع الرأسمالية⁽¹⁸⁾.

نفقات الإستهلاك النهائي: يعرف الإستهلاك بأنه الإنفاق الذي يتم من خلال الوحدات المنزلية فهو يشمل: السلع المعمرة (الغسالات والسيارات والثلاجات)، والسلع غير المعمرة (الغذاء والملابس والبترول)، والخدمات (رعاية الصحية والتعليم والمحاماة والحلقة)، أما الإنفاق على المساكن أو المباني الجديدة فهو النوع الوحيد من إنفاق الوحدات المنزلية الذي لا يدخل ضمن مكونات الإستهلاك بينما يظهر في الاستثمار الثابت⁽¹⁰⁾.

مناقشة نتائج البحث:

أولاً: دراسة تطور أهم المتغيرات الاقتصادية ومعدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي، وصادرات وواردات السلع والخدمات، ونفقات الاستهلاك النهائي، وتكوين رأس المال بالأسعار الثابتة:

1- تطور قيمة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري: يوضح جدول (1) قيمة الناتج المحلي الإجمالي المصري بالأسعار الثابتة خلال الفترة 1965-2021، حيث تراوحت القيمة بين حد أدنى بلغ نحو 28.67 مليار دولار عام 1965، وحد أقصى بلغ نحو 425.96 مليار دولار عام 2021، وبتقدير معادلة الإنفاق الزمني العام لقيمة الناتج المحلي الإجمالي المصري تبين من المعادلة (1) بالجدول (2) أنه يزداد بمعدل سنوي معنوي إحصائياً يمثل نحو 64.15% من المتوسط السنوي لقيمة الناتج المحلي الإجمالي البالغ حوالي 160.33 مليار دولار خلال فترة الدراسة، ويشير معامل التحديد (R^2) إلى أن 99.7% من التغيرات الحائنة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي المصري بالأسعار الثابتة تعزي إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

ويبيّن جدول (3) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري بالأسعار الثابتة والذي يمثل معدل النمو الاقتصادى المصرى خلال الفترة (1966-2021)، حيث شهد هذا المعدل تقلباتً مصحوبةً وهبوطاً بما يتوافق مع التغيرات السياسية والاقتصادية وبرامج الإصلاح الاقتصادى التى انتهت بها مصر خلال فترة الدراسة، وبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المصرى نحو 4.97% خلال فترة الدراسة، كما تبين تتفاوت معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي ليصل لأنى نسبة (1.6%) عام 1968، ثم تزايد ليصل إلى أقصى نسبة وهي 13.27% عام 1976، ثم انخفض معدل النمو إلى 1.12% عام 1991.

ثم بدأ الاقتصاد المصري يتبعى خلال الفترة (1992- 2000) ليصل إلى 6.37% عام 2000، ثم أرتفع معدل النمو إلى 7.16% عام 2008 نتيجة برامج التحرر الاقتصادي القائم على آلية السوق والإتجاه نحو الشخصية وتشجيع الإستثمارات الأجنبية، ونثى تلك الفترة الأزمة المالية

العالمية والربيع العربي عام 2010 وثورة 25 يناير 2011 وعدم الإستقرار السياسي في مصر مما أدى إلى تراجع معدلات النمو لينخفض من 5.15% عام 2010 ليصل إلى 1.76% عام 2011، ثم يرتفع معدل النمو ليصل 5.56% عام 2019، ويرجع ذلك إلى ارتفاع حجم الإستثمارات، وزيادة تحويلات العاملين بالخارج، وإرتفاع أعداد السائحين الذي يرجع إلى الإستقرار الأمني والسياسي وإهتمام الدولة بمشروعات البنية الأساسية⁽¹¹⁾، ومع ظهور جائحة كوفيد منذ بداية عام 2020 والإغلاق العام لدول العالم منعاً لانتشار فيروس كورونا حيث تأثرت مصر مثل كثير من دول العالم، وبالتالي حيث تراجع في معدل النمو ليصل إلى 3.33% عام 2021.

2- تطور قيمة ومعدل نمو نفقات الإستهلاك النهائي في مصر: ويوضح جدول (1) تطور قيمة نفقات الإستهلاك النهائي في مصر الأسعار الثابتة خلال الفترة (1965-2021)، حيث تراوحت القيمة بين حد أدنى بلغ حوالي 44.92 مليار دولار عام 1965، وحد أقصى بلغ نحو 394.67 مليار دولار عام 2021، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لقيمة نفقات الإستهلاك النهائي تبين من المعادلة (2) بالجدول (2) أنه يزداد بمعدل سنوي معنوي إحصائياً يمثل نحو 11.18% من المتوسط السنوي لقيمة نفقات الإستهلاك النهائي المصري بالأسعار الثابتة البالغة حوالي 153.69 مليار دولار خلال فترة الدراسة.

ويوضح جدول (3) معدل نمو نفقات الإستهلاك النهائي بالأسعار الثابتة، وتبيّن أنه بلغ حوالي 63.99% كمتوسط للفترة (1966-2021)، حيث تذبذبت معدلات نمو الإستهلاك النهائي خلال فترة الدراسة حيث بلغ معدل النمو للنفقات أدنى عام 1979 نحو (-4.88%) في حين بلغ أقصاه نحو 11.37% عام 1976، بينما بلغ معدل النمو عام 2021 نحو 6.7%.

3- تطور قيمة ومعدل نمو إجمالي تكوين رأس المال المصري: ويوضح جدول (1) تطور قيمة إجمالي تكوين رأس المال المصري بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1965-2021)، حيث تراوحت القيمة بين حد أدنى بلغ نحو 1.7 مليارات دولار عام 1972، وحد أقصى بلغ نحو 76.17 مليارات دولار عام 2019، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لقيمة إجمالي تكوين رأس المال المصري بالأسعار الثابتة تبين من المعادلة (3) بالجدول (2) أنه يزداد بمعدل سنوي معنوي إحصائياً يمثل نحو 4% من المتوسط السنوي لقيمة إجمالي تكوين رأس المال المصري البالغة حوالي 22.73 مليارات دولار خلال فترة الدراسة، حيث ترجع الزيادة المستمرة للإستهلاك النهائي وإجمالي تكوين رأس المال إلى الزيادة المتتالية لعدد سكان مصر، والتحسينات التي طالت البنية التحتية من مشروعات وطرق وكبارى خلال فترة الدراسة.

ويوضح جدول (3) أن معدل نمو إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة بلغ حوالي 6.23% كمتوسط للفترة (1966-2021)، حيث تذبذبت معدلات نمو إجمالي تكوين رأس المال صعوداً وهبوطاً خلال فترة الدراسة فبلغ حد الأدنى عام 2020 بنحو 20.95%， في حين بلغ الحد الأقصى نحو 64.15% عام 1975.

4- تطور قيمة ومعدل نمو الصادرات والواردات المصرية بالأسعار الثابتة:
تشمل التجارة الخارجية الصادرات والواردات من السلع والخدمات، وعندما تكون الصادرات أكبر من الواردات فيكون هناك فائض في الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يساهم في دعم معدل النمو الاقتصادي عند زيادة الفائض بشكل سنوي والعكس صحيح، ويؤثر العجز التجاري سلباً في قيمة الناتج⁽¹⁶⁾.

جدول (1) تطور قيمة إجمالي الناتج المحلي وتكونين رأس المال والاستهلاك النهائي والصادرات والواردات من السلع والخدمات في مصر بالأسعار الثابتة لعام 2015 خلال الفترة 1965-2021 (مليارات دولار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليارات دولار)	نفقات الاستهلاك النهائي (مليارات دولار)	رأس المال (مليارات دولار)	الصادرات السلع والخدمات (مليارات دولار)	قيمة التجارة الخارجية	تصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مليارات دولار)	تصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مليارات دولار)	السنوات	تصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مليارات دولار)	الصادرات السلع والخدمات (مليارات دولار)	قيمة التجارة الخارجية	تصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مليارات دولار)	رأس المال (مليارات دولار)	نفقات الاستهلاك النهائي (مليارات دولار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليارات دولار)	
1965	2130.68	19.32	12.46	12.69	127.45	130.18	1994	941.99	6.81	2.14	3.17	44.92	28.67			
1966	2185.30	20.15	13.86	14.22	131.94	136.22	1995	964.04	7.23	2.23	3.14	47.72	30.11			
1967	2248.59	19.79	14.11	15.47	137.38	143.01	1996	946.97	7.06	2.38	2.74	48.62	30.36			
1968	2324.92	20.84	13.98	17.10	143.34	150.87	1997	908.37	6.60	1.56	2.51	50.34	29.87			
1969	2406.05	21.20	13.60	19.73	149.03	159.28	1998	933.02	6.84	1.80	2.21	52.42	31.45			
1970	2501.98	23.90	14.85	23.01	155.78	168.92	1999	962.12	7.82	1.98	2.06	54.45	33.21			
1971	2610.48	24.85	15.89	24.92	163.46	179.68	2000	978.53	7.92	2.08	1.87	56.48	34.55			
1972	2651.87	24.58	16.42	24.37	170.14	186.04	2001	986.34	8.01	2.04	1.70	58.48	35.61			
1973	2664.64	25.23	17.23	25.72	173.70	190.48	2002	998.96	8.73	2.13	1.89	59.93	36.86			
1974	2699.10	25.56	19.62	23.97	177.82	196.57	2003	992.70	9.29	2.23	2.65	58.77	37.43			
1975	2758.57	29.96	24.59	25.43	181.54	204.61	2004	1057.85	11.21	2.75	4.35	60.23	40.78			
1976	2830.35	37.10	29.55	28.15	189.87	213.76	2005	1171.77	9.70	3.09	4.08	67.08	46.19			
1977	2970.94	45.18	35.83	32.10	201.36	228.39	2006	1248.54	11.45	4.35	4.79	68.95	50.35			
1978	3126.27	58.19	44.18	39.85	213.79	244.58	2007	1325.19	11.45	4.47	6.74	68.01	54.70			
1979	3290.94	73.49	56.89	46.07	225.23	262.08	2008	1352.95	12.91	5.11	8.50	64.69	57.19			
1980	3381.12	60.34	48.63	41.79	237.97	274.33	2009	1452.60	13.96	5.98	8.31	71.64	62.91			
1981	3485.28	58.44	47.18	45.07	247.86	288.45	2010	1521.03	16.97	7.75	10.09	71.80	67.53			
1982	3472.60	63.35	47.77	44.23	261.12	293.54	2011	1629.90	14.74	6.94	12.15	73.19	74.22			
1983	3472.15	70.19	46.67	46.52	277.16	300.07	2012	1669.35	15.69	7.46	12.90	79.14	78.01			
1984	3468.47	70.61	48.78	42.61	286.09	306.63	2013	1784.66	18.61	7.90	14.96	84.11	85.61			
1985	3489.86	70.68	43.44	43.34	299.79	315.57	2014	1838.58	18.72	7.98	15.89	88.14	90.57			
1986	3562.93	71.35	43.42	47.06	310.23	329.37	2015	1874.67	17.62	8.13	16.08	91.73	94.86			
1987	3638.89	69.76	36.90	52.35	324.42	343.68	2016	1894.51	16.18	7.55	15.33	95.51	98.50			
1988	3712.60	106.39	68.64	58.28	337.44	358.05	2017	1945.31	16.68	8.39	16.58	100.19	103.88			
1989	3831.20	117.68	90.30	67.44	340.99	377.08	2018	1989.27	16.95	9.79	15.46	104.89	108.99			
1990	3964.99	107.19	88.30	76.17	344.89	398.04	2019	2051.61	17.57	10.49	15.82	109.76	115.17			
1991	4028.42	88.01	69.17	60.21	369.89	412.25	2020	2028.09	17.78	10.84	12.61	114.36	116.46			
1992	4085.62	88.23	59.91	55.68	394.67	425.96	2021	2073.94	16.95	12.24	12.12	118.45	121.67			
1993	2256.29	33.02	21.87	22.73	153.69	160.33	المتوسط	2090.84	19.08	12.39	11.49	122.25	125.20			

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (بيانات جمهورية مصر العربية) <https://datacatalog.worldbank.org>

جدول (2) معادلات الاتجاه الزمني لتطور إجمالي الناتج المحلي وتكون رأس المال والاستهلاك النهائي والصادرات والواردات من السلع والخدمات في مصر بالأسعار الثابتة خلال الفترة 1965-2021

قيمة F	معامل التحديد R^2	معدل التغير السنوي %	متوسط الفترة	المعادلة	البيان	m
9098**	0.997	4.15	160.33	$\hat{Y}_i = 32.65 - 0.31 X_i + 0.12 X_i^2$ (12.205) ** (-1.454)n.s (34.567)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	1
5662**	0.995	11.18	153.69	$\hat{Y}_i = 59.71 - 1.54 X_i + 0.13 X_i^2$ (20.779) ** (-6.716) (32.616)	نفقات الاستهلاك النهائي (مليار دولار)	2
473**	0.946	4.00	22.73	$\hat{Y}_i = 4.42 - 0.25 X_i + 0.02 X_i^2$ (2.348) * (-1.635)n.s (9.138)	إجمالي تكوين رأس المال (مليار دولار)	3
233**	0.896	6.86	21.87	$\hat{Y}_i = 6.68 - 0.82 X_i + 0.04 X_i^2$ (2.140) * (-3.303) ** (8.446)	الصادرات السلع والخدمات (مليار دولار)	4
306**	0.919	4.88	33.02	$\hat{Y}_i = 15.80 - 1.29 X_i + 0.05 X_i^2$ (4.452) ** (-4.557) ** (10.397)	واردات السلع والخدمات (مليار دولار)	5
3249**	0.983	2.63	2256.29	$\hat{Y}_i = 538.76 + 59.23 X_i$ (15.551) ** (56.997) **	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	6

(**) تشير إلى معنوية معلم الإنحدار عند مستوى المعنوية 0.01.

(*) تشير إلى معنوية معلم الإنحدار عند مستوى المعنوية 0.05 ، n.s (n.s) غير معنوي

حيث أن : \hat{Y}_i = القيمة التقديرية للمتغير موضوع الدراسة في السنة i ، X_i = متغير الزمن حيث i (1, 2, ..., 57).
المصدر: نتائج تحليل البيانات الواردة بالجدولين (1).

ويبين جدول (1) أن التجارة الخارجية المصرية للصادرات والواردات من السلع والخدمات واجهت تقلبات خلال الفترة 1965-2021 نتيجة لتاثيرها بالأزمات الاقتصادية العالمية والمحلية والسياسات الاقتصادية المتناولة في تلك الفترة، وما ترتب عليها من تباين في الطلب والعرض العالمي والأقليمي، فبلغ متوسط حجم كل من الصادرات والواردات من السلع والخدمات في مصر بالأسعار الثابتة حوالي 33.02، 21.87، 2018، 33.02 مليارات دولار على التوالي خلال فترة الدراسة، ويبلغ الحد الأدنى لقيمة الصادرات والواردات نحو 1.56، 6.6 مليارات دولار على التوالي عام 1968، في حين بلغ الحد الأقصى لهما عام 2018 بحوالي 117.68، 90.3 مليارات دولار على الترتيب، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لقيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات في مصر بالأسعار الثابتة تبين من المعادلة (4)، (5) بالجدول (2) أن كل منها يزداد بمعدل سنوي معنوي إحصائياً يمثل نحو 6.86%، 4.88% من المتوسط السنوي لقيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات في مصر بالأسعار الثابتة على التوالي خلال فترة الدراسة.

ويوضح الجدول (3) معدلات نمو الصادرات والواردات السلعية والخدائية بالأسعار الثابتة في مصر خلال الفترة 1966-2021، حيث بلغ متوسطهما نحو 7.37%، 5.34% على التوالي، حيث بلغ الحد الأقصى لمعدل نمو الصادرات والواردات عام 2017 نحو 86.02%، 52.51% على التوالي، في حين بلغ الحد الأدنى لمعدل نمو الصادرات نحو 34.45% عام 1968، بينما بلغ الحد الأدنى لمعدل نمو الواردات نحو 17.89% عام 2009.

5- تطور قيمة ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر:

ويبين جدول (1) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المصري بالأسعار الثابتة خلال الفترة 1965-2021، حيث بلغ حدتها الأدنى نحو 4085.62 دولار عام 2021، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني لعام لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المصري تبين من المعادلة (6) بالجدول

(2) أنه يزداد بمعدل سنوي معنوي إحصائياً يمثل نحو 2.63% من المتوسط السنوي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المصري بالأسعار الثابتة البالغ نحو 2256.29 دولار خلال فترة الدراسة.

ويوضح جدول (3) أن معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغ حوالي 2.68% كمتوسط للفترة (1966-2021)، حيث تذبذبت معدلات نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي صعوداً وهبوطاً خلال فترة الدراسة حيث تراوح معدل النمو بين حد أدنى -4.08% عام 1968، وحد أقصى بلغ 10.77% عام 1976، في حين بلغ حوالي 1.42% عام 2021.

ثانياً: أهم مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية المصرية بالأسعار الثابتة :

1- **معدل تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية المصرية مع العالم:** يشير معدل التغطية⁽²⁾ إلى المركز التجاري للدولة، أو كفاءة التجارة الخارجية لها، ومقدرتها على تغطية نفقات وارداتها الكلية من حصيلة صادراتها، وتشير زيادة قيمتها عن 100% إلى وجود فائض في الميزان التجاري للدولة، نظراً لأن قيمة الصادرات تكفي لسد نفقات الإستيراد، وتتوفر للدولة النقد الأجنبي لذلك ويمكن تقديره، حيث يبين الجدول (4) دراسة وتحليل معدل التغطية للصادرات الكلية المصرية للواردات الكلية المصرية خلال الفترة (2000-2021)، بلغ حدتها الأدنى نحو 52.9% عام 2016، أما حدتها الأقصى بلغ نحو 82.4% عام 2019، ويبلغ متوسطها السنوي نحو 72.17%， وهنا يشير بوجه عام إلى أن مصر غير قادرة على تغطية صادراتها لوارداتها مع العالم خلال فترة الدراسة .

2- **درجة المشاركة الاقتصادية:** يعبر هذا المعيار عن مدى مساهمة ومشاركة التجارة الخارجية للدولة في التجارة الدولية، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين حد أدنى صفر، وذلك في حالة توازن الميزان التجاري للدولة، وحد أقصى 100 في حالة ما إذا كانت الدولة مستورداً صافياً، ويوضح الجدول (4) تقدير درجة المشاركة بين مصر والعالم خلال فترة الدراسة، حيث بلغ حدتها الأدنى نحو -30.8% عام 2016، أما حدتها الأقصى بلغ نحو 9.7% عام 2019، وبمتوسط سنوي بلغ نحو -16.42%， حيث يتضح وجود تذبذب بالتجارة الخارجية، مما يؤشر ذلك في مدى استقرار وإعتماد مصر على نفسها في سد احتياجاتها، كما يعرض إقتصادها لخطر الإعتماد على الخارج بمختلف متغيراته، ويرجع ذلك إلى تزايد قيمة التجارة الخارجية الكلية المصرية بمعدلات تفوق نظيرتها في صافي التجارة الخارجية الكلية المصرية، بلغ متوسط معدل النمو السنوي في التجارة الخارجية الكلية المصرية بالأسعار الثابتة نحو 15.8% خلال نفس فترة الدراسة، حيث بلغ متوسط معدل نمو صادرات السلع والخدمات نحو 8.6%， في حين بلغ متوسط معدل نمو واردات السلع والخدمات نحو 7.2%， لذا فإنه لابد من زيادة نمو الصادرات بدرجة مرتفعة، كما يجب أن يسمم بدرجة كبيرة في الناتج الإجمالي المصري حتى يحدث توازن وإستقرار في الميزان التجاري، ويشير هذا المؤشر إلى إعتماد مصر على العالم الخارجي في سد جزء من احتياجاته، وبالتالي تكون مصر في حالة أمان تام إذا وصلت درجة المشاركة الاقتصادية إلى الصفر.

جدول (3) تطور معدلات النمو السنوي بالأسعار الثابتة للناتج المحلي الإجمالي وتكون رأس المال والإستهلاك والصادرات والواردات من السلع والخدمات في مصر خلال الفترة (1966-2021)

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	معدل نمو نفقات الاستهلاك %	معدل نمو صادرات السلع والخدمات %	معدل نمو واردات السلع والخدمات %	معدل نمو إجمالي رأس المال %	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	معدل نمو صادرات السلع والخدمات %	معدل نمو واردات السلع والخدمات %	معدل نمو إجمالي رأس المال %	معدل نمو نفقات الاستهلاك %	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %
1965	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--
1966	5.02	6.23	4.21	-0.95	5.02	6.23	5.02	4.21	-0.95	5.02	6.23	4.21	-0.95	5.02
1967	0.83	1.89	6.73	-12.74	0.83	1.89	0.83	6.73	-12.74	0.83	1.89	6.73	-12.74	0.83
1968	-1.61	3.54	-34.45	-8.39	-1.61	3.54	-1.61	-34.45	-8.39	-1.61	3.54	-34.45	-8.39	-1.61
1969	5.29	4.13	3.64	15.38	5.29	4.13	5.29	3.64	15.38	5.29	4.13	3.64	15.38	5.29
1970	5.60	3.87	10.00	-6.79	5.60	3.87	5.60	-6.79	3.87	5.60	3.87	10.00	-6.79	5.60
1971	4.03	3.73	1.28	5.05	4.03	3.73	4.03	1.28	5.05	4.03	3.73	1.28	5.05	4.03
1972	3.07	3.54	1.14	-1.92	3.07	3.54	3.07	1.14	-1.92	3.07	3.54	1.14	-1.92	3.07
1973	3.51	2.48	8.99	4.41	3.51	2.48	3.51	8.99	4.41	3.51	2.48	8.99	4.41	3.51
1974	1.55	-1.94	6.41	4.69	1.55	-1.94	1.55	6.41	4.69	1.55	-1.94	6.41	4.69	1.55
1975	8.95	2.48	23.32	64.15	8.95	2.48	8.95	23.32	64.15	8.95	2.48	23.32	64.15	8.95
1976	13.27	11.37	12.36	-6.21	13.27	11.37	13.27	12.36	-6.21	13.27	11.37	12.36	-6.21	13.27
1977	9.01	2.79	40.78	17.40	9.01	2.79	9.01	40.78	17.40	9.01	2.79	40.78	17.40	9.01
1978	8.64	-1.36	2.76	40.71	8.64	-1.36	8.64	2.76	40.71	8.64	-1.36	2.76	40.71	8.64
1979	4.55	-4.88	12.75	14.32	4.55	-4.88	4.55	12.75	14.32	4.55	-4.88	12.75	14.32	4.55
1980	10.00	10.74	8.13	17.03	10.00	10.74	10.00	8.13	17.03	10.00	10.74	8.13	17.03	10.00
1981	7.34	0.22	21.56	29.60	7.34	0.22	7.34	21.56	29.60	7.34	0.22	21.56	29.60	7.34
1982	9.91	1.94	-13.14	-10.45	9.91	1.94	9.91	-13.14	-10.45	9.91	1.94	-13.14	-10.45	9.91
1983	5.11	8.13	6.45	7.49	5.11	8.13	5.11	6.45	7.49	5.11	8.13	6.45	7.49	5.11
1984	9.74	6.28	18.61	5.90	15.97	6.28	9.74	18.61	5.90	15.97	6.28	18.61	5.90	15.97
1985	5.79	4.79	0.59	1.01	6.22	4.79	5.79	0.59	1.01	6.22	4.79	0.59	1.01	6.22
1986	4.74	4.07	-5.88	1.88	4.07	4.74	4.07	-5.88	1.88	4.07	4.74	-5.88	1.88	4.07
1987	3.84	4.12	-8.17	-7.13	4.12	3.84	4.12	-8.17	-7.13	4.12	3.84	-8.17	-7.13	4.12
1988	5.46	4.90	3.09	11.13	4.90	5.46	4.90	3.09	11.13	4.90	5.46	3.09	11.13	4.90
1989	4.92	4.69	16.69	-6.76	4.92	4.92	4.92	16.69	-6.76	4.92	4.92	16.69	-6.76	4.92
1990	5.67	4.64	3.66	7.15	5.67	4.64	5.67	3.66	7.15	5.67	4.64	3.66	7.15	5.67
1991	1.12	4.19	1.20	3.34	1.12	4.19	1.12	1.20	3.34	1.12	4.19	1.20	3.34	1.12
1992	4.47	3.58	-4.67	12.92	4.47	3.58	4.47	-4.67	12.92	4.47	3.58	12.92	-4.67	4.47
1993	2.90	3.21	1.23	-5.20	2.90	3.21	2.90	1.23	-5.20	2.90	3.21	1.23	-5.20	2.90

معدل النمو السنوي = $\frac{[(قيمة في السنة الحالية - قيمة في السنة السابقة) \div \text{القيمة في السنة السابقة}]}{100}$

المصدر: نتائج تحليل البيانات الواردة بالجدول (1).

3- **درجة الإنفاق الاقتصادي⁽⁴⁾:** يعبر هذا المؤشر عن مدى أهمية التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، وفي حالة ارتفاع هذا المؤشر فإن ذلك يدل على تأثير الاقتصاد بدرجة كبيرة بالتجارة الخارجية ويكون في حالة تبعية للخارج، ويؤكد على ضرورة تجنب الإعتماد شبه الكلى للنشاط الاقتصادي للدولة على التصدير والاستيراد ويتم حساب درجة الإنفاق الاقتصادي للدولة، كما يوضح الجدول (4) درجة الإنفاق الاقتصادي بين مصر والعالم خلال فترة الدراسة، حيث بلغ حدها الأدنى نحو 22% عام 2001، أما حدها الأقصى فبلغ نحو 55.2% عام 2018، بمتوسط سنوي بلغ نحو 36.14%，في حين بلغت درجة الإنفاق الاقتصادي المصري نحو 34.8% عام 2021.

كما تبين أن درجة الإنفاق الاقتصادي بين مصر والعالم شهدت تقدماً ملحوظاً خلال الفترة من (2000-2007) وذلك لانخفاض درجة الإنفاق الاقتصادي المصري مما يدل على تأثير الاقتصاد بدرجة أقل بالتجارة الخارجية، ثم إنسمت بعد ذلك بالقلب والتذبذب حيث أن ارتفاع هذا المؤشر يدل على تأثير الاقتصاد بدرجة كبيرة بالتجارة الخارجية، وإعتماد ناتجها المحلي على ما تقوم به من تجارة خارجية، مما يجب تجنب هذا الإنفاق أو الحد منه في المستقبل، وللحذر من الإنفاق الاقتصادي المصري لابد أن يتزايد الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة للصادرات الكلية بمعدلات تفوق نظيرتها في الواردات الكلية بما يمكن الصادرات الكلية من تغطية نفقات الواردات الكلية.

4- **التبعة الاقتصادية:** تعبر التبعة الاقتصادية عن مدى الإعتماد على الواردات، حيث أن إنخفاضه يعني تراجع الإعتماد على الخارج وتنقص نسبة التجارة الخارجية في الدخل القومي، وتبين من نفس الجدول أن التبعة الاقتصادية بين مصر والسوق العالمي خلال فترة الدراسة، تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 13% عام 2003، وحد أقصى بلغ نحو 31.2% عام 2018، وبلغ متوسط التبعة الاقتصادية بين مصر والسوق العالمي نحو 20.97%， وإنسم مؤشر التبعة الاقتصادية بين مصر والسوق العالمي بعدم الإستقرار خلال فترة الدراسة، وإنفق مع بقية المؤشرات السابقة في ذلك، مما يشير إلى أن هناك ضرورة للحد أو التغلب على أسباب هذه التقلبات.

5- **قيمة نصيب الفرد من صادرات السلع والخدمات:** تشير قيمة نصيب الفرد من صادرات السلع والخدمات إلى المدى الذي ينبع سكان الدولة من أجل السوق العالمي، أو ما يعرف بنسبة ما يحصل عليه الفرد الواحد من قيمة صادرات السلع والخدمات، ويشير هذا المقياس إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الرفاهية الاقتصادية⁽²⁰⁾، ويتراوح نطاق القيم بين (الصفر وما لا نهاية)، وتدل القيمة المرتفعة لهذا المؤشر على ارتفاع قيمة نصيب الفرد من الصادرات، في حين تدل النسبة المنخفضة على زيادة الإعتماد على الخارج في توفير الإحتياجات من السلع والخدمات، حيث يوضح الجدول (4) أن نصيب الفرد من قيمة صادرات السلع والخدمات بالأسعار الثابتة تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 230.9 دولار عام 2000، وحد أقصى بلغ نحو 917.5 دولار عام 2018، وبلغ متوسط نصيب الفرد من قيمة الصادرات بالأسعار الثابتة نحو 516.81 دولار خلال فترة الدراسة، مما يدل على زيادة الإعتماد على الخارج في توفير الإحتياجات من السلع والخدمات.

6- **قيمة نصيب الفرد من واردات السلع والخدمات:** يشير متوسط نصيب الفرد من واردات السلع والخدمات إلى قيمة ما يدفعه الفرد الواحد لقيمة الواردات، وإلى المدى الذي يتطلب السكان من الواردات العالمية، مما يشير إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الرفاهية

الاقتصادية، حيث ترتفع قيمة الواردات عن قيمة الصادرات خلال الفترة الزمنية المعنية⁽¹⁵⁾، وتندل القيمة المرتفعة لهذا المؤشر على ارتفاع قيمة ما يدفعه الفرد للواردات، وعدم كفاية الإنتاج المحلي لتغطية الإستهلاك للدولة المعنية، أما انخفاض هذه القيمة فإنه يدل على زيادة الاعتماد على الإنتاج المحلي في توفير احتياجات تلك الدولة من السلع والخدمات⁽¹⁹⁾.

جدول (4) أهم مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية الكلية المصرية بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2000-2021)

السنوات	معدل التغطية ⁽¹⁾	درجة المشاركة الاقتصادية ⁽²⁾	درجة التبعية الاقتصادية ⁽³⁾	التبوعية ⁽⁴⁾	إجمالي عدد السكان (مليون نسمة) ⁽⁵⁾	من قيمة الصادرات والسلع والخدمات ⁽⁶⁾	متوسط نصيب الفرد بالدولار
2000	63.94	-22.0	22.7	13.8	68.8	230.9	361.0
2001	66.80	-19.9	22.0	13.2	70.2	234.1	350.4
2002	68.29	-18.8	22.3	13.2	71.5	241.0	352.9
2003	76.76	-13.1	23.0	13.0	72.8	269.4	351.0
2004	82.08	-9.8	26.7	14.6	74.2	331.5	403.9
2005	79.65	-11.3	31.2	17.4	75.5	391.3	491.3
2006	79.31	-11.5	35.5	19.8	76.9	466.1	587.7
2007	75.92	-13.7	41.9	23.8	78.2	564.7	743.8
2008	77.41	-12.7	49.7	28.0	79.6	714.3	922.8
2009	80.59	-10.7	39.7	22.0	81.1	599.4	743.7
2010	80.73	-10.7	36.6	20.3	82.8	570.1	706.1
2011	75.41	-14.0	37.9	21.6	84.5	565.1	749.4
2012	66.49	-20.1	38.9	23.4	86.4	540.0	812.2
2013	69.08	-18.3	38.9	23.0	88.4	551.8	798.8
2014	61.46	-23.9	36.2	22.4	90.4	480.4	781.7
2015	60.85	-24.3	34.8	21.7	92.4	469.7	771.9
2016	52.90	-30.8	31.0	20.3	94.5	390.7	738.6
2017	64.52	-21.6	48.9	29.7	96.4	711.7	1103.2
2018	76.73	-13.2	55.2	31.2	98.4	917.5	1195.7
2019	82.38	-9.7	49.1	26.9	100.4	879.6	1067.7
2020	78.59	-12.0	38.1	21.3	102.3	676.0	860.1
2021	67.90	-19.1	34.8	20.7	104.3	574.6	846.2
المتوسط	72.17	-16.42	36.14	20.97	85	516.81	715.46

حيث أن:

$$(1) \text{معدل التغطية} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{قيمة الواردات}} \times 100$$

$$(2) \text{درجة المشاركة الاقتصادية} = \frac{(\text{الصادرات} - \text{الواردات})}{\text{الصادرات}} \times 100 = \frac{\text{صافي التجارة الخارجية}}{\text{قيمة التجارة الخارجية}} \times 100$$

$$(3) \text{درجة الإنفاق الاقتصادي} = \frac{\text{قيمة التجارة الخارجية}}{\text{قيمة الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

$$(4) \text{التبوعية الاقتصادية} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

$$(5) \text{متوسط نصيب الفرد من قيمة صادرات السلع والخدمات} = \frac{\text{قيمة صادرات السلع والخدمات}}{\text{عدد السكان}}$$

$$(6) \text{متوسط نصيب الفرد من قيمة واردات السلع والخدمات} = \frac{\text{قيمة واردات السلع والخدمات}}{\text{عدد السكان}}$$

المصدر: نتائج تحليل بيانات جدول (1).

ويبين الجدول (4) أن نصيب الفرد من قيمة الواردات بالأسعار الثابتة تراوح بين حد أدنى بلغ نحو 350.4 دولار عام 2001، وحد أقصى بلغ نحو 1195.7 دولار عام 2018، ويبلغ متوسطها السنوي نحو 715.46 دولار خلال فترة الدراسة، ويتبين من ذلك ارتفاع قيمة الواردات عن قيمة الصادرات خلال فترة الدراسة، مما يدل على زيادة الاعتماد على الخارج

في توفير الإحتياجات من السلع والخدمات، وعدم كفاية الإنتاج المحلي لتغطية الاستهلاك في مصر وبالتالي انخفاض متوسط نصيب الفرد من الرفاهية الاقتصادية.

ثالثاً: تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في مصر باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج متوجه تصحيح الخطأ (VECE):

1- توصيف النموذج المستخدم في قياس العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المفسرة له:

دراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المفسرة له في كل من الأجل الطويل والقصير (Run long and short) وبالإعتماد على النماذج القياسيّة التي تناولت النمو الاقتصادي (والممثل بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في مصر كمتغير تابع) خلال الفترة (1965 - 2021) ونموذج التكامل المشترك، فقد تم صياغة نموذج الدراسة من خلال إدراج بعض المتغيرات التي تؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي بهدف تحسين النتائج الإحصائية، وتتمثل المتغيرات المستقلة في (ال الصادرات للسلع والخدمات، والواردات للسلع والخدمات، والإستهلاك الكلى، وتكون رأس المال) وذلك بالدولار الأمريكي الثابت لعام 2015، وبناءً على ذلك تم صياغة النموذج المقترن بالصيغة اللوغاريتمية المزدوجة (حيث أن المعلومات تحول من آثار حدية مطلقة إلى آثار نسبية وبالتالي تعبر عن المرونة) كما يلي:

$$\ln y_t = b_0 + b_1 \ln x_1 + b_2 \ln x_2 + b_3 \ln x_3 - b_4 \ln x_4$$

حيث أن :

y الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي الثابت لعام 2015)

x_1 صادرات السلع والخدمات (بالدولار الأمريكي الثابت لعام 2015)

x_2 نفقات الإستهلاك النهائي (بالدولار الأمريكي الثابت لعام 2015)

x_3 إجمالي تكوين رأس المال (بالدولار الأمريكي الثابت لعام 2015)

x_4 واردات السلع والخدمات (بالدولار الأمريكي الثابت لعام 2015)

2- الإحصاءات الوصفية للنموذج المقترن:

يوضح الجدول (5) والخاص بالإحصاءات الوصفية لتوصيف متغيرات نموذج الدراسة، يتبيّن أن متوسط قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (\bar{Lny}) بلغ نحو 25.49، بسيط قيمته تقدّر بنحو 25.55 ، كما بلغت القيمة العليا للناتج المحلي الإجمالي نحو 26.78 ، في حين بلغت القيمة الدنيا نحو 24.08 ، أما قيمة الإنحراف المعياري فبلغت نحو 0.84 بينما بلغ معامل الإنماء قيمة سالبة مما يدل على أن منحنى التوزيع التكراري ملتوى إلى اليسار بمعامل الإنماء بلغ (-0.22) .

أما متوسط قيمة الصادرات من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة (\bar{Lnx}_1) فبلغ نحو 23.2 ، بسيط قيمته تقدّر بنحو 23.24 ، وبلغت القيمة العليا نحو 25.23 وبلغت القيمة الدنيا نحو 21.17 ، وبلغت قيمة الإنحراف المعياري نحو 1.18 ، بينما بلغ معامل الإنماء قيمة سالبة، مما يدل على أن منحنى التوزيع التكراري ملتوى إلى اليسار بمعامل الإنماء بلغ نحو -0.06 ، بينما بلغ متوسط قيمة نفقات الإستهلاك النهائي بالأسعار الثابتة (\bar{Lnx}_2) نحو 25.55 ، بسيط قيمته تقدّر بنحو 25.53 ، وبلغت القيمة العليا نحو 26.7 ، وبلغت القيمة الدنيا 24.53 ، قيمة الإنحراف المعياري نحو 0.65 ، بينما بلغ معامل الإنماء 0.14 ، مما يدل على أن منحنى التوزيع التكراري ملتوى إلى اليمين.

أما متوسط قيمة إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة ($\ln x_3$) فبلغ نحو 23.39، بوسط يقدر بنحو 23.48، وبلغت القيمة العليا نحو 25.06، وبلغت القيمة الدنيا نحو 21.25، وبلغت قيمة الإنحراف المعياري نحو 1.09، بينما بلغ معامل الإنلواه قيمة سالبة، مما يدل على أن منحنى التوزيع التكراري متوى إلى اليسار بمعامل الإنلواه بلغ نحو (-0.48)، في حين بلغ متوسط قيمة واردات السلع والخدمات بالأسعار الثابتة ($\ln x_4$) نحو 23.86، بوسط قيمته تقدر بنحو 23.67، وبلغت القيمة العليا نحو 25.49، وبلغت القيمة الدنيا نحو 22.61، وبلغت قيمة الإنحراف المعياري نحو 0.84، بينما بلغ معامل الإنلواه 0.37، مما يدل على أن منحنى التوزيع التكراري متوى إلى اليمين.

وباستخدام اختبار (Jarque-Bera) للتحقق من إقتراب البيانات للتوزيع الطبيعي، تبين أن القيمة الإحتمالية لمتغيرات الدراسة جاءت (0.15، 0.15، 0.24، 0.15، 0.17) لكل من الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات للسلع والخدمات، ونفقات الإستهلاك النهائي، وإجمالي تكوين رأس المال، وواردات السلع والخدمات على الترتيب، وجاءت قيمة Probability أكبر من 0.05 ، أي أنها تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول (5) الإحصاءات الوصفية للنموذج المقدر خلال الفترة (1965-2021)

Decsriptive Statistics	lnY	lnX1	lnX2	lnX3	lnX4
Mean	25.49	23.20	25.55	23.39	23.86
Median	25.55	23.24	25.53	23.48	23.67
Maximum	26.78	25.23	26.70	25.06	25.49
Minimum	24.08	21.17	24.53	21.25	22.61
Std. Dev.	0.84	1.18	0.65	1.09	0.84
Skewness	-0.22	-0.06	0.14	-0.48	0.37
Kurtosis	1.80	1.91	1.76	2.17	2.02
Jarque-Bera	3.85	2.87	3.85	3.82	3.58
Probability	0.15	0.24	0.15	0.15	0.17
Sum	1452.94	1322.48	1456.55	1332.99	1360.14
Sum Sq. Dev.	39.83	78.52	23.66	65.98	39.59

المصدر: نتائج تحليل بيانات جدول (1).

3- اختبار ديكى فوللر الموسع (Augmented Dickey – Fuller Test) لإختبار مدى سكون المتغيرات:

قبل الشروع في بناء أي نموذج قياسي أو علاقة سواء في (المدى القصير) نموذج تصحيح الخطأ أو المدى البعيد (التكامل المشترك) يتم تحليل خصائص كل سلسلة زمنية على حدة لمعرفة ما إذا كانت مستقرة وتحديد درجة تكاملها، وللقيام بذلك تستخدم دالة الإرتباط الذاتي المقدرة ودالة الإرتباط الجزئي المقدرة، كما تستخدم الإختبارات الخاصة بجزر الوحدة، وفي هذه الدراسة سوف تعتمد على اختبار ديكى فوللر لإختبار حالة السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1965-2021) من حيث الإستقرار (السكون) من عدمه، حيث أن عند سكون السلسلة الزمنية يكون المتوسط والتباين عبر الزمن ثابتين، فعدم الإستقرار أو السكون للسلسلة الزمنية يجعل النتائج غير حقيقة ولا يمكن الوثوق بها، وقد يؤدي إلى وجود إنحدار زائف (Spurious Regression)، وبالتالي لا يمكن الإعتماد عليه في تقدير معلم المجتمع، ويتم إختبار إستقرار السلسلة من خلال إجراء إختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، باستخدام إختبار ديكى – فوللر (A D F) من خلال إختبار الفرضيات التاليين:

- إختبار الفرض العدم ($H_0: \lambda=0$): أى أن السلسلة غير ساكنة وبها جذر وحدة.
 - إختبار الفرض البديل ($H_1: \lambda>0$): أى أن السلسلة ساكنة وليس بها جذر وحدة.
 - ثم يتم المقارنة بين قيمة (T) المحسوبة والجدولة .
إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أقل من الجدولية، فيتم رفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل أى أن السلسلة مستقرة وخالية من جذر الوحدة، والعكس إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من الجدولية، فيتم قبول فرض العدم أى أن السلسلة غير مستقرة وبها جذر الوحدة.
- نتائج إختبار ديكى فولر جدول (6) كما يلى:**
- تبين من نتائج الإختبارات لكل المتغيرات أنها غير معنوية، القيم المطلقة لقيمة (t) المحسوبة أكبر من الجدولة وذلك عند كل المستويات فى جميع الحالات وبالتالي لا نستطيع رفض فرضية العدم مما يعني أن السلسلة (y, x_1, x_2, x_3, x_4) بها جذر الوحدة وغير مستقرة فى المستوى (الاتجاه، وجود قاطع، بدون).
 - وعندأخذ الفرق الأول للسلسل فكانت نتائج الإختبار معنوية عند المستوى 5%， حيث كانت القيم المطلقة لقيمة (t) المحسوبة أقل من الجدولة وذلك عند المستوى 5% فى الحالات (الاتجاه، وجود قاطع)، أى أن جميع المتغيرات بنموذج البحث منكاملة من الدرجة الأولى، أى مستقرة بعدأخذ الفرق الأول للسلسل الزمنية.
 - وبالتالي توصلت الدراسة من خلال إختبار (ADF)، أن جميع متغيرات النموذج (الناتج المحلى الإجمالي، الصادرات السلعية والخدمية، والإستهلاك النهائي، وتكونين رأس المال، والواردات السلعية والخدمية)، خالية من جذر الوحدة وساكنة ومستقرة عندأخذ الفرق الأول عند المستوى 5% فى الحالات (الاتجاه، وجود قاطع) للمتغيرات.
- جدول (6) نتائج إختبار ديكى - فولر (ADF) (Augmented Dickey – Fuller)**

Level						Variables	
None		Constant, Linear Trend		Constant			
Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic		
0.9999	3.712809	0.8749	-1.31	0.7717	-0.93	الناتج المحلى الإجمالي (y)	
0.9940	2.277788	0.0983	-3.18	0.8356	-0.71	الصادرات (x1)	
1.0000	6.115700	0.3553	-2.44	0.9978	1.203	الاستهلاك النهائي (x2)	
0.9746	1.648961	0.4592	-2.24	0.7482	-1.000	تكونين راس المال (x3)	
0.9966	2.499596	0.3321	-2.49	0.9155	-0.32	الواردات (x4)	
	-1.95		-3.49		-2.92	Test critical values Level 5%	
1st difference						Variables	
None		Constant, Linear Trend		Constant			
Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic	Prob.*	t-Statistic		
0.2242	-1.152	0.0346	-3.65	0.0126	-3.47	الناتج المحلى الإجمالي (y)	
0.0001	-4.031	0.0023	-4.66	0.0003	-4.73	الصادرات (x1)	
0.0514	-1.935	0.0000	-6.87	0.0000	-6.64	الاستهلاك النهائي (x2)	
0.0011	-3.389	0.0215	-3.84	0.0040	-3.89	تكونين راس المال (x3)	
0.0000	-4.381	0.0003	-5.3	0.0000	-5.36	الواردات (x4)	
	-1.947		-3.5		-2.92	Test critical values Level 5%	

المصدر: نتائج تحليل بيانات جدول (1) .

4- اختبار جوهانسن للتكمال المشترك (Johansen's Co-integration):

تبين مما سبق أن جميع السلالس الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي يتم إتمام بقى خطوات التحليل للبيانات بعد تحقق الشرط الأول لمنهجية جوهانسن جيليوس على متغيرات الدراسة، حيث يحدد اختبار جوهانسن عدد متوجهات التكمال المشترك، ويتم ذلك من خلال اختبارين إحصائيين (اختبار الأثر)، و(اختبار القيم الذاتية العظمى).

أ- اختبار الأثر :Trace Statistic

يتم عمل إنحدار ذاتي وتحديد أفضل فترة أبطاء، ويتم عمل اختبار جوهانسن للتكمال المشترك من خلال النموذج (3) عند فترات الإبطاء (14)، حيث يوضح الجدول (7) اختبار الأثر لتحديد عدد متوجهات التكمال المشترك، وتبين أنه عندما تم اختبار فرضية العدم ($r=0$) مقابل الفرضية البديلة ($r>0$)، تبين أن القيمة المحسوبة لإحصائية اختبار الأثر (TtraceStatistic) (140.93) كانت أكبر من القيمة الحرجية (69.81) عند المستوى 5%， بجانب قيمة احتمالية أقل من 5%， وعليه تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي يوجد متجه تكمال⁽²⁴⁾.

وباختبار فرضية العدم المتمثلة في ($r=1$), ($r=2$) مقابل الفرضية البديلة المتمثلة في ($r>1$), ($r>2$) كانت القيمة المحسوبة (88.68)، (46.22) أكبر من القيمة الحرجية (47.85)، (29.79) على الترتيب، وبالتالي تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، مما يعني أن هناك ثلاثة متوجهات للتكمال المشترك عند المستوى 5% بين متغيرات نموذج الدراسة، أي أن هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

وبالمقارنة مع فرض العدم ($r=3$), ($r=4$) تبين أن القيمة المحسوبة لإحصائية اختبار الأثر كانت أقل من الجدول، وعند مستوى معنوى أكبر من 5%， وبالتالي تم رفض الفرض البديل ($r>3$), ($r>4$) وقبول فرض العدم، وبالتالي يتشير اختبار الأثر إلى وجود أكثر من علاقة تكمال مشترك.

ب- اختبار القيم الذاتية العظمى (Max-Eigen Statistic):

بإجراء اختبار القيم الذاتية العظمى بجدول (7)، تبين أنه تم الحصول على نفس نتائج اختبار الأثر من حيث Eigenvalue، وبمقارنة فرض العدم والبديل تبين أن هناك ثلاثة متوجهات للتكمال المشترك عند المستوى 5% بين متغيرات نموذج الدراسة، أي أن هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، والإستهلاك النهائي، وتكون رأس المال).

5- تقدير نموذج الإنحدار الذاتي المتوجه (VAR):

من خلال نموذج الإنحدار الذاتي نستطيع تحديد العلاقات السببية بين المتغيرات، وتبين من نتائج نموذج VAR أن النموذج المقدر مستوفى شرط الإستقرارية، أي أنه جيد ومستقر، أي أن النموذج يحقق شرط الإستقرارية، حيث أن جميع المعلمات أصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع داخل دائرة واحدة.

6- اختبار السببية لغرانجر (Pairwise Granger Causality Tests):

تهدف إختبارات السببية لغرانجر إلى تحليل العلاقة السببية بين متغيرين، وسوف نقوم بدراسة العلاقة السببية بين (الناتج المحلي الإجمالي والصادرات)، وبين (الواردات والناتج المحلي الإجمالي)، وبين (إجمالي تكون رأس المال والناتج المحلي الإجمالي)، وبين (نفقات الإستهلاك النهائي مع الناتج المحلي الإجمالي)، وكانت النتائج بالجدول (8) كما يلى:

تشير نتائج اختبار السببية أنه توجد علاقة سببية من {الناتج المحلي الإجمالي (Y) إلى الصادرات (X_1)}، حيث أن القيمة الحرجة لهذا الاختبار قدرت (0.0056)، وهي أصغر من مستوى 5%， وبالتالي يرفض فرض عدم الذى ينص على غياب العلاقة السببية في هذا الإتجاه، مما يعني وجود علاقة سببية من {الناتج المحلي الإجمالي إلى الصادرات}، بينما لا توجد علاقة سببية من {الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي}.

جدول (7) نتائج اختبار جوهانسن للتكمال المشترك

Hypothesized No. of CE(s)	الفرض H1 البديل	فرض العدم H0	Eigenvalue	اختبار الأثر	القيم الحرجة %5	Prob.**
None *	$r > 0$	$r = 0$	0.633900	140.9344	69.81889	0.0000
At most 1 *	$r > 1$	$r = 1$	0.558038	88.68222	47.85613	0.0000
At most 2 *	$r > 2$	$r = 2$	0.451774	46.22258	29.79707	0.0003
At most 3	$r > 3$	$r = 3$	0.232830	14.96702	15.49471	0.0599
At most 4	$r > 4$	$r = 4$	0.022522	1.184552	3.841466	0.2764

Trace test indicates (3) cointegrating eqn(s) at the 0.05 level						
Hypothesized No. of CE(s)	الفرض H1 البديل	فرض العدم H0	Eigenvalue	اختبار القيم الذاتية العظمى	القيم الحرجة %5	Prob.**
None *	$r > 0$	$r = 0$	0.633900	52.25218	33.87687	0.0001
At most 1 *	$r > 1$	$r = 1$	0.558038	42.45964	27.58434	0.0003
At most 2 *	$r > 2$	$r = 2$	0.451774	31.25556	21.13162	0.0014
At most 3	$r > 3$	$r = 3$	0.232830	13.78247	14.26460	0.0595
At most 4	$r > 4$	$r = 4$	0.022522	1.184552	3.841466	0.2764

Max-eigenvalue test indicates (3) cointegrating eqn(s) at the 0.05 level						
= عدد اتجاهات التكمال المشترك r						

المصدر: نتائج تحليل بيانات جدول (1).

جدول (8) نتائج اختبار السببية لغرانجر (Pairwise Granger Causality Tests) خلال الفترة (1965-2021)

العلاقة السببية	Prob.	F-Statistic	Null Hypothesis:
X_1 يسبب Y	0.0056	4.75753	Y does not Granger Cause X_1
Y لا يسبب X_1	0.6272	0.58590	X_1 does not Granger Cause Y
Y لا يسبب X_2	1.59175	54	X_2 does not Granger Cause Y
Y لا يسبب X_2	0.2828	1.30831	Y does not Granger Cause X_2
Y لا يسبب X_3	6.99970	54	X_3 does not Granger Cause Y
X_3 يسبب Y	0.0124	4.03282	Y does not Granger Cause X_3
Y لا يسبب X_4	1.91016	54	X_4 does not Granger Cause Y
Y لا يسبب X_4	0.3560	1.10642	Y does not Granger Cause X_4

المصدر: نتائج تحليل بيانات جدول (1).

كما أظهرت نتائج اختبار السببية غياب العلاقة السببية في الإتجاهين بين {نفقات الإستهلاك النهائي (X_2) والناتج المحلي الإجمالي (Y)}، حيث سجلت القيمة الحرجة للعلاقة في الإتجاهين قيمة أكبر من مستوى الدلالة 0.05.

وتبيّن وجود علاقة سببية من {الناتج المحلي الإجمالي(Y) إلى إجمالي تكوين رأس المال (X_3)}، حيث أن القيمة الحرجة لهذا الاختبار قدرت (0.0124)، وهي أصغر من مستوى 5%， وبالتالي يرفض فرض العدم الذي ينص على غياب العلاقة السببية في هذا الإتجاه، مما يعني وجود علاقة سببية من {الناتج المحلي الإجمالي إلى إجمالي تكوين رأس المال}، بينما لا توجد علاقة سببية من {إجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي}، حيث سجلت القيمة الحرجة للعلاقة قيمة أكبر من مستوى الدلالة 0.05.

وأظهرت نتائج اختبار السببية غياب العلاقة السببية في الإتجاهين بين {الناتج المحلي الإجمالي(Y) والواردات(X_4)}، حيث سجلت القيمة الحرجة للعلاقة في الإتجاهين قيمة أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبعد إجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسن والذي أثبت وجود علاقة تكامل مشترك، وعلاقة سببية بين المتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي، وال الصادرات، وإجمالي تكوين رأس المال) في المدى القصير، ويتم إجراء اختبار نموذج تصحيح الخطأ (VECE)، وإختبار Wald المصحح الذي يعتبر الأكثر أهمية لتحديد طبيعة العلاقة السببية على المدى الطويل أو القصير بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغيرات المستقلة.

7- نموذج تصحيح الخطأ : (VECE) Vector Error Correction Estimates

لإجراء نموذج (VECE)⁽⁷⁾ يجب أولاً تحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ الزمني (Length Lag)، والموضع بالجدول (9) وذلك من خلال المعايير الإحصائية التالية: معيار أكيل (AIC)، معيار شبورتر (IC)، معيار هانن كون (HQ)، حيث يتم اختيار أقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل⁽¹²⁾، وتم اختيار أقل قيمة للمعيار الذي يصاحب درجة الإبطاء، حيث أن عدد درجات التباطؤ في النموذج (VAR) هو (Lag = 3).

جدول (9) تحديد درجة التأخير (VAR) لسلسل متغيرات النموذج خلال الفترة (2021-1965)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	83.78153	NA	3.72e-08	-2.917834	-2.733669	-2.846809
1	441.3785	635.7280	1.67e-13	-15.23624	-14.13125*	-14.81009*
2	464.3044	36.51166	1.85e-13	-15.15942	-13.13361	-14.37815
3	498.5029	48.13112*	1.40e-13*	-15.50011*	-12.55346	-14.36370

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error SC: Schwarz information criterion

AIC: Akaike information criterion HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: نتائج تحليل بيانات جدول (1).

يوضح جدول (10) نموذج متوجه تصحيح الخطأ (VECE)، وتبيّن إرتفاع معامل التحديد للنموذج بما يقارب (72%)، وبلغت قيمة معامل التحديد المعدل نحو (59%)، مما يدل على جودة توفيق النموذج ومقدرتها التفسيرية.

8- اختبار المصحح : Wald Test

يستخدم لغرض قياس التأثير المشترك قصير الأجل، حيث تقوم بتحديد معاملات المتغيرات التي يتم قياس تأثيرها عن طريق إختبار Wald المصحح من خلال المعادلة التالية:

$$C(5)=C(6)=C(7)=C(8)=C(9)=C(10)=0$$

جدول (10) اختبار نموذج متوجه تصحيح الخطأ (VECE)

Cointegrating Eq	CointEq1	معادلة التكامل المشتركة التي تقيس العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات (تشير النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل بسبب كبر قيمة (t) المحسوبة للمتغيرات النموذج).				
Error Correction	D(Y)	D(X1)	D(X2)	D(X3)	D(X4)	
CointEq1	-0.20708 (0.07558) [-2.7397]	-0.65743 (0.7487) [-0.8781]	0.097529 (0.1210) [0.8058]	0.909154 (0.6651) [1.3669]	-0.11467 (0.63055) [-0.1819]	
D(Y(-1))	-0.02815 (0.16192) [-0.1739]	-0.87957 (1.6039) [-0.5484]	0.288863 (0.2593) [1.1141]	-2.05308 (1.4248) [-1.44099]	-0.55578 (1.35076) [-0.4115]	
D(Y(-2))	0.212358 (0.16213) [1.3098]	1.558502 (1.6061) [0.9704]	-0.36816 (0.2596) [-1.4180]	2.782780 (1.4267) [1.9505]	1.722325 (1.35257) [1.2734]	
D(Y(-3))	0.030548 (0.15309) [0.1995]	-0.96665 (1.5165) [-0.6374]	-0.17477 (0.2452) [-0.7129]	-0.00419 (1.3471) [-0.0031]	-0.59979 (1.27714) [-0.4696]	
D(X1(-1))	-0.00963 (0.02753) [-0.3499]	0.064177 (0.2727) [0.2353]	-0.0905 (0.0441) [-2.0527]	0.265230 (0.2423) [1.0948]	0.020707 (0.22968) [0.0902]	
D(X1(-2))	-0.01672 (0.02768) [-0.6040]	-0.18629 (0.2742) [-0.6795]	0.003227 (0.0443) [0.0728]	-0.12607 (0.2435) [-0.5176]	-0.21295 (0.23089) [-0.9223]	
D(X1(-3))	-0.03043 (0.02702) [-1.1259]	-0.11366 (0.2677) [-0.4246]	0.015855 (0.0433) [0.3664]	-0.11660 (0.2378) [-0.4903]	0.037802 (0.22545) [0.1677]	
D(X2(-1))	-0.03064 (0.14225) [-0.2154]	1.199444 (1.4092) [0.8512]	-0.17750 (0.2278) [-0.7792]	0.902208 (1.2518) [0.7208]	1.411327 (1.18674) [1.1892]	
D(X2(-2))	-0.08893 (0.13065) [-0.6807]	-2.416796 (1.2942) [-1.8674]	0.035980 (0.2092) [0.1720]	-0.65736 (1.1497) [-0.5718]	-2.06823 (1.08993) [-1.8976]	
D(X2(-3))	-0.46066 (0.13095) [-3.5179]	0.424863 (1.2971) [0.3275]	0.060224 (0.2097) [0.2872]	-1.79257 (1.1523) [-1.5557]	-0.07874 (1.09240) [-0.0721]	
D(X3(-1))	0.061122 (0.02972) [2.0568]	0.232916 (0.2944) [0.7912]	-0.03825 (0.0476) [-0.8037]	0.705626 (0.2615) [2.6985]	0.209085 (0.24791) [0.8434]	

تابع جدول (10) اختبار نموذج متوجه تصحيح الخطأ (VECE)

D(X3(-2))	0.038205 (0.03080) [1.24034]	-0.12228 (0.30512) [-0.4008]	0.126542 (0.0493) [2.5655]	-0.21759 (0.27104) [-0.8028]	-0.280862 (0.25696) [-1.0930]	
D(X3(-3))	-0.031223 (0.03622) [-0.86210]	0.126344 (0.35876) [0.3522]	-0.01561 (0.05799) [-0.2692]	0.020198 (0.31869) [0.0634]	-0.017109 (0.30213) [-0.0566]	
D(X4(-1))	0.024496 (0.03918) [0.62526]	0.133869 (0.38808) [0.3450]	0.104213 (0.0627) [1.6612]	-0.50157 (0.34473) [-1.4550]	0.010972 (0.32683) [0.03357]	
D(X4(-2))	0.023365 (0.03891) [0.60049]	0.182948 (0.38544) [0.4747]	-0.06973 (0.0623) [-1.1192]	0.200581 (0.34239) [0.5858]	0.155138 (0.32460) [0.47793]	
D(X4(-3))	0.050409 (0.03866) [1.30379]	-0.27613 (0.38300) [-0.7210]	0.071793 (0.0619) [1.1596]	-0.28825 (0.3402) [-0.8473]	-0.282178 (0.32255) [-0.8749]	
C	0.056606 (0.00918) [6.16756]	0.113769 (0.09092) [1.2514]	0.048867 (0.0147) [3.3250]	0.082826 (0.08076) [1.0256]	0.070957 (0.07657) [0.92674]	
R-squared	0.716464	0.290874	0.432066	0.389927	0.226120	
Adj. R-squared	0.590449	-0.02429	0.179651	0.118784	-0.117827	
Sum sq. resids	0.007488	0.734762	0.019200	0.579791	0.521122	
S.E. equation	0.014422	0.142864	0.023094	0.126907	0.120315	
F-statistic	5.685514	0.922918	1.711731	1.438084	0.657427	
Log likelihood	159.7123	38.17652	134.7588	44.45379	47.28093	
Akaike AIC	-5.385371	-0.79911	-4.44373	-1.03599	-1.142677	
Schwarz SC	-4.753390	-0.16713	-3.81175	-0.40401	-0.510696	
Mean dependent	0.050142	0.068836	0.038852	0.058476	0.048933	
S.D. dependent	0.022536	0.141159	0.025498	0.135190	0.113797	
Determinant resid covariance (dof adj.)		2.64E-14				
Determinant resid covariance		3.81E-15				
Log likelihood	503.7999					
Akaike information criterion	-15.6151					
Schwarz criterion	-12.2693					

المصدر: نتائج تحليل بيانات جدول (1).

ويبين جدول (11) أن القيمة الإحتمالية لمربع كاي بلغت (0.0168) وهي أصغر من 5%， أي أنه يوجد تأثير مشترك قصير المدى بين المتغيرات المستقلة على إجمالي الناتج المحلي وبالتالي يوجد علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات.

9- العلاقة السببية في المدى الطويل (Yamamo - Toda causality tes):
يتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECE) ليقوم بتحويل المتغيرات أوتوماتيكياً إلى فروق أولية (D,inpibreel)، حيث تبين من الجدول (12) أن معامل حد تصحيح الخطأ

يساوى (-0.207077)، وهو سالب الإشارة، ومعنى عند مستوى أقل من 5%， مما يعني أن الإنحراف الفعلى عن التوازن بين الناتج المحلى الحقيقى والصادرات للسلع والخدمات، ونفقات الإستهلاك النهائي، وإجمالي تكوين رأس المال، والواردات من السلع والخدمات يصح بمقدار (20.7%) فى كل سنة، وهو معنوى، وبلغت قيمة (t) (-2.74)، وتبيّن أن الإشارة سالبة، وهذا يعني وجود علاقة سلبية فى المدى الطويل بين متغيرات النموذج.

جدول (11) نتائج اختبار المصحح (Wald Test)

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	2.581322	(6, 36)	0.0349
Chi-square	15.48793	6	0.0168
Null Hypothesis: C(5)=C(6)=C(7)=C(8)=C(9)=C(10)=0			
Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (=0)			

المصدر: نتائج تحليل بيانات جدول (1).

جدول (12) المربعات الصغرى خطوات (Gauss-Newton / Marquardt steps)

D(Y) = C(1)*(Y(-1) - 0.194271731226*X1(-1) - 0.876329592029*X2(-1) - 0.289520566047*X3(-1) + 0.344242486693*X4(-1) - 0.041162910535) + C(2)*D(Y(-1)) + C(3)*D(Y(-2)) + C(4)*D(Y(-3)) + C(5)*D(X1(-1)) + C(6)*D(X1(-2)) + C(7)*D(X1(-3)) + C(8)*D(X2(-1)) + C(9)*D(X2(-2)) + C(10)*D(X2(-3)) + C(11)*D(X3(-1)) + C(12)*D(X3(-2)) + C(13)*D(X3(-3)) + C(14)*D(X4(-1)) + C(15)*D(X4(-2)) + C(16)*D(X4(-3)) + C(17)	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.207077	0.075584	-2.739676	0.0095
C(2)	-0.028154	0.161915	-0.173882	0.8629
C(3)	0.212358	0.162132	1.309781	0.1986
C(4)	0.030548	0.153091	0.199543	0.8430
C(5)	-0.009633	0.027531	-0.349889	0.7285
C(6)	-0.016718	0.027677	-0.604021	0.5496
C(7)	-0.030426	0.027024	-1.125873	0.2677
C(8)	-0.030644	0.142255	-0.215413	0.8307
C(9)	-0.088928	0.130650	-0.680655	0.5004
C(10)	-0.460657	0.130946	-3.517930	0.0012
C(11)	0.061122	0.029717	2.056820	0.0470
C(12)	0.038205	0.030802	1.240339	0.2229
C(13)	-0.031223	0.036217	-0.862104	0.3943
C(14)	0.024496	0.039177	0.625256	0.5357
C(15)	0.023365	0.038910	0.600490	0.5519
C(16)	0.050409	0.038664	1.303786	0.2006
C(17)	0.056606	0.009178	6.167559	0.0000
R-squared	0.716464	Mean dependent var		0.050142
Adjusted R-squared	0.590449	S.D. dependent var		0.022536
S.E. of regression	0.014422	Akaike info criterion		-5.385371
Sum squared resid	0.007488	Schwarz criterion		-4.753390
Log likelihood	159.7123	Hannan-Quinn criter.		-5.142341
F-statistic	5.685514	Durbin-Watson stat		1.964360
Prob(F-statistic)	0.000008			

المصدر: نتائج تحليل بيانات جدول (1).

كما يتبيّن من جدول (12) وجود العلاقة السببية بين متغيرات النموذج في المدى الطويل، حيث (C1) معلمة نموذج تصحيح الخطأ وأنها معنوية عند 1% بمقدار 0.0095 وسلبة الإشارة، أما المعلمة (C10) والخاصة بمتغير نفقات الإستهلاك النهائي المبطى بثلاث فترات ($lag = 3$) معنوي إحصائياً عند 1% بمقدار 0.0012، بينما كانت المعلمة (C11) والخاصة بمتغير إجمالي تكوين رأس المال المبطى بفترة ($lag = 1$) معنوي إحصائياً عند 5% بمقدار 0.0470، مما يدل على وجود علاقة سببية في المدى القصير بمتغيرين نفقات الإستهلاك النهائي وإجمالي تكوين رأس المال، وتوضّح قيمة معامل التحديد والبالغ ($R^2 = 0.72$)، أن المتغيرات المستقلة تفسر 72% من التغييرات الحادثة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وأن القيمة الإحصائية لدرين واتسون تقدر (DW=1.96)، مما يدل على عدم وجود ارتباط للإخطاء فيما بينهم.

وطبقاً للإختبارات السابقة فإننا نقبل بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ويصلح بذلك نموذج تصحيح الخطأ لتمثيل العلاقة بين المتغيرات، أي نقبل بوجود نوعين من العلاقات وهما علاقة التوازن في الأجل الطويل وعلاقة أخرى للتوازن في الأجل القصير.

نتائج اختبار السببية في المدى الطويل: يبيّن الجدول (13) أن أهم نتائج اختبار السببية في المدى الطويل ما يلي:

أنه لا توجد علاقة سببية من {الناتج المحلي الإجمالي (Y)} إلى الصادرات (X_1)، حيث أن القيمة الحرجة لهذا الإختبار قررت بنحو (0.6242) وهي أكبر من مستوى 5%， وبالتالي يقبل فرض عدم الذي ينص على غياب العلاقة السببية في هذا الإتجاه، بينما توجد علاقة سببية من {الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي}، حيث بلغت القيمة الحرجة لهذا الإختبار بنحو (0.0026) وهي أقل من مستوى 5%， وبالتالي يرفض فرض عدم وقبول الفرض البديل.

ويتضح من نتائج اختبار السببية غياب العلاقة السببية في الإتجاهين بين {الناتج المحلي الإجمالي ونفقات الإستهلاك النهائي (X_2)}، حيث سجلت القيمة الحرجة للعلاقة في الإتجاهين قيمة أكبر من مستوى الدلالة 0.05.

جدول (13) اختبارات السببية في المدى الطويل Yamamo -Toda causality tes

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests			
			العلاقة السببية
Excluded	Chi-sq	Prob.	(Y) لا يسبب (X_1)
X_1	1.757712	0.6242	(Y) لا يسبب (X_1)
Dependent variable: X_1			
Y	14.27260	0.0026	(Y) يسبب (X_1)
Dependent variable: Y			
X_2	4.775263	0.1890	(Y) لا يسبب (X_2)
Dependent variable: X_2			
Y	3.924928	0.2697	(Y) لا يسبب (X_2)
Dependent variable: Y			
X_3	20.99910	0.0001	(Y) يسبب (X_3)
Dependent variable: X_3			
Y	12.09847	0.0071	(Y) يسبب (X_3)
Dependent variable: Y			
X_4	5.730475	0.1255	(Y) لا يسبب (X_4)
Dependent variable: X_4			
Y	3.319252	0.3450	(Y) لا يسبب (X_4)

المصدر: نتائج تحليل بيانات جدول (1).

كما تبين وجود علاقة سببية في إتجاهين من {الناتج المحلي الإجمالي(Y) إلى إجمالي تكوين رأس المال (X₃)}، حيث أن القيمة الحرجة لهذا الاختبار أصغر من مستوى 5%， وبالتالي يرفض فرض العدم الذي ينص على غياب العلاقة السببية في هذا الإتجاه، مما يعني وجود علاقة سببية تبادلية من {الناتج المحلي الإجمالي إلى إجمالي تكوين رأس المال}. وأشارت نتائج اختبار السببية إلى عدم وجود علاقة سببية في الإتجاهين بين {الناتج المحلي الإجمالي والواردات}، حيث سجلت القيمة الحرجة قيمة أكبر من مستوى الدالة 5%.

المراجع:

- 1- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة، عمان، عام 2007.
- رائد فاضل جويد ، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلة علمية محكمة، العدد (17)، مايو، عام 2014.
- 2- سامية عبدالمنعم محمود ، بابكر الفكي المنصور (دكتور)، أثر صادرات القطاع الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (1995 - 2014)، عمادة البحث العلمي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (17)، العدد (1)، عام 2016.
- 3- سرحان أحمد سليمان ، التجارة الخارجية الزراعية المصرية مع التكتل الاقتصادي لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، عام 2004.
- 4- عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج EVIEWS ، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، الطبعة الاولى ، بغداد، عام 2015.
- 5- قاعدة بيانات البنك الدولي لجمهورية مصر العربية، <https://datacatalog.worldbank.org>
- 6- لحمر كريمة، كبوط عبد الرازق، تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980-2020) باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECE ، مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية، المجلد (15)، العدد (1)، عام 2022 .
- 7- محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف (دكتور)، التنمية الاقتصادية - دراسات نظرية وتطبيقية ، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأسكندرية، مصر، عام 2000.
- 8- مصطفى أحمد حامد رضوان ، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم، الدار الجامعية للنشر، مصر، عام 2011.
- 9- مصطفى السعدي ، كتاب الاقتصاد الكلي، كلية الزراعة، جامعة منهور، عام 2006.
- 10- نشوى محمد عبد ربه ، قياس أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على مصر خلال الفترة (1995-2018)، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد (8)، عام 2019.
- 11- الهويش عبد الكريم، العلاقة السببية بين الإنفاق البلدي والنمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية - دراسة قياسية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد (21)، العدد (3)، عام 2014.
- 12- ولاء وجيه محمد دياب، فاعلية الإنفاق العام في تحقيق أهداف التحول الاقتصادي في مصر (2011-1991)، كلية التجارة، جامعة بنها، عام 2013.
- 13- Claudia Bernaglersconi, Tobias Wuer, **Per Capita Income and the Quality and Variety of Imports**, University of Zurich, Department of Economic, October 2013.
- 14- David Miles, Andrew Scott, **Macroeconomics: understanding the wealth of nations**, 2nd edition, Wiley, 2005.

- 15- Edward David; " **The Basics of Economics**"; Greenwood Press. London; 2004.
- 16- Jain T. R; Ohri; "**Development Economics** "; Op-Cit. Margaret James, Per Capita, Investopedia November 2020.
- 17- Robert F. Engle; C. W. J. Granger **Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing Econometrica**, Vol. 55, No. 2. Mar., 1987.
- 18- Trade Competitiveness Map, **Trade Performance Index**, International Trade Center UNCTAD/WTO, Market analysis and Research, Division of Market Development, Geneva, Switzerland, January, 2009.

A Study of the Causal Relationship between Exports and Economic Growth in Egypt

Dr. Hanan Mohamed Mahmoud Bahgat Dr. Naglaa Elsaid Ahmed Shaban

Agricultural Economics Research Institute, Agricultural Research Center, Egypt

Abstract:

The research aimed to test the impact of exports on economic growth in Egypt during the period (1965-2021), using the methodology of joint integration and the error correction ray model, and it was found that the average value of the Egyptian GDP at constant prices amounted to about 160.33 billion dollars during the study period. The growth rate of the Egyptian gross domestic product at constant prices, which represents the growth rate of the Egyptian economy during the period (1966-2021), and this rate witnessed fluctuations up and down in line with the political and economic changes and the economic reform programs that Egypt pursued during the study period.

The average growth rate of GDP was about 4.97%, and the average value of final consumption expenditures, total Egyptian capital formation, and the volume of exports and imports of goods and services at constant prices in Egypt were about 153.69, 22.73, 21.87, and 33.02 billion dollars, respectively. While the growth rate for each of the value of final consumption expenditures, total Egyptian capital formation, and the volume of exports and imports of goods and services at constant prices in Egypt reached about 3.99%, 6.23%, 7.37%, and 5.34%.

The results of the unit root test revealed that the economic variables are integrated from the first degree and stable at the first difference, as it was shown from the impact test and the great eigenvalues test that there are three vectors of co-integration at the level of 5% between the variables of the study, (Gross domestic product, exports, final consumption expenditures, capital formation, and imports). It was also shown from the error correction model that the coefficient of determination of the model was high by about 72%, and the value of the modified coefficient of determination was 59%,

which indicates the quality of the model's reconciliation and its explanatory ability, and from the (Wald Test) it was shown that there is a short-term joint effect between the independent variables on the GDP Total, and from the study of the error correction limit coefficient, it was found that it is negative and significant, which indicates the existence of a causal relationship in the long term (Yamamoto-Toda causality test) between the variables of the study, Especially between exports and GDP (economic growth), where a long-term equilibrium relationship was found, and the results of the causal test showed that there is a causal relationship in one direction from exports to GDP, and there is a causal relationship in two directions (reciprocal) between GDP and total capital formation.

Recommendations: In light of the previous results, we can draw the following most important recommendations:

1- Attention must be given to exports, because they accelerate growth rates in the Egyptian economy, by increasing exports, investment increases, and thus growth rates increase, the economy must be diversified in various export sectors.

2- The need to pay attention to the standard specifications in the exported commodities, and to pay attention to providing information to exporters to follow the most important developments in the global markets and the trends of competition therein.

Keywords: Economic growth, Exports, Co-integrating, Vector Error Correction, Causality Tests.